Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد 12،العدد01(2024)، ص ص136 -151 ISSN: 2335-1748EISSN: 2588-235X

أثر القواعد الاحترازية في معدل عائد أصول البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2010–2022)

إليفي محمد[1]، بلغالم حمزة[2]،

[1] جامعة خميس مليانة، (الجزائر). m.ilifi@univ-dbkm.dz

[2] جامعة خميس مليانة، (الجزائر) h.belghalem@univ-dbkm.dz

The impact of precautionary rules on the rate of return on assets of Algerian commercial banks during the period (2010-2022)

Ilifi Mohamed [1], Belghalem Hamza [2]

[1]University Of Djilali Bounaama, Khemis Miliana, (Algeria).

[2] University Of Djilali Bounaama, Khemis Miliana, (Algeria).

تاريخ الاستلام: 24 /2023/12 ؛**تاريخ القبول**: 2024/05/17 ؛ **تاريخ النشر**: 2024/06/30

ملخص :

تهدف ضمن حيثيات هذه الدراسة إلى قياس أثر القواعد الاحترازية التي ركزت عليها لجنة بازل للرقابة المصرفية على ربحية المصارف الجزائرية والمعبر عنها بمعدل العائد على الأصول، وباستخدام النماذج المقطعية ضمن عينة مكونة من 12 مصرف عمومي وخاص للفترة (2010–2022)، أفضت النتائج إلى أن الالتزام بتطبيق معايير الاحترازية والمتمثل في كل من كفاية رأس المال والسيولة تساهم في تعزيز مستويات معدل العائد على الأصول، حيث كلما زادت كفاية رأس المال والسيولة بوحدة واحدة يزداد معدل العائد على الأصول بـ 0.0919666 و0.0367551 وحدة على التوالي، لذا نوصي بتوسيع تبني جل القواعد الاحترازية المنبثقة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري.

الكلمات المفتاح: القواعد الاحترازية، كفاية رأس المال، السيولة المصرفية، الربحية المصرفية.

تصنيف JEL: C23 ؛ G21 ؛ G32 .

Abstract :

Within the context of this study, we aim to measure the impact of the precautionary rules that the Basel Committee on Banking Supervision focused on on the profitability of Algerian banks, expressed by the rate of return on assets, and by using cross-sectional models within a sample of 12 public and private banks for the period (2010-2022). The results led to that Commitment to applying precautionary standards, which include both capital adequacy and liquidity, contributes to enhancing the levels of the rate of return on assets, as whenever capital adequacy and liquidity increase by one unit, the rate of return on assets increases by 0.0919666 and 0.0367551 units, respectively. Therefore, we recommend expanding the adoption of most of the rules. Prudential measures emanating from the Basel Committee on Banking Supervision in the Algerian banking system.

Keywords: Prudential rules; capital adequacy; bank liquidity; banking profitability

Jel Classification Codes : C23 ; G21 ; G32 .

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA

إليفي محمد، بلغالم حمزة،(2024)، **أثر القواعد الاحترازية على معدل العائد على أصول البنوك التجارية خلال الفترة 2010–2022 ، مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد 12 (العدد01)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 136 -151 .

المؤلف المرسل: **إليفي محمد**، m.ilifi@univ-dbkm.dz

1. مقدمة.

ينظم القانون البنكي قطاع مؤسسات القرض بعملياته المختلفة وعلاقاته بالمتعاملين معه وبالسلطة الإشرافية المختصة، لذا يتكون هذا القانون من نوعين من القواعد القانونية، قواعد آمرة تتعلق بالنظام الاقتصاد السائد في دولة معينة في مرحلة ما وقواعد مكملة ترتبط في معظمها بالعقود التي تنشأ بين البنك وزبائنه، ونظرا لتطور القانون البنكي وتعقد موضوعاته فرض قواعد خاصة تختلف عن تلك الموجودة في فروع القوانين الأخرى، وبذلك فهو يقوم على أنواع من المصادر، لاسيما الدولية منها، أي نصوص هذا القانون أصبحت ذات طابع دولي تشرك فيها مجموعة من الدول، خاصة فيما يتعلق بتفعيل قواعد الرقابة وقواعد الحيطة والحذر المنبثقة من لجنة بازل للرقابة المصرفية.

حمل قانون النقد والقرض في طياته عبر مختلف الإصلاحات المصرفية إبتداء من 1990 إلى سنة 2023 ضمن القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، القواعد الاحترازية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بصفة تدريجية تأخذ واقع البيئة المصرفية، نظرا لأنها أعطت نظرة شاملة لإدارة المخاطر بالبنوك بصورة وضعت المخاطر البنكية في حدودها المقبولة، وبالتالي منحت التوازن في سيمات العمل المصرفي المتمثل في الربحية والسيولة والأمان، وبما أن تحقيق الأرباح يعتبر من بين الأهداف التي تسعى البنوك الجزائرية إليها، لأنها مطلب رئيسي للمساهمين والمستثمرين، كما أنها تؤثر على سلامة البنك، وبالتالي سلامة الجهاز المصرفي ككل وعليه يمكننا طرح السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى مساهمة المعايير الاحترازية المطبقة من قبل بنك الجزائر في تعزيز ربحية وحداته المصرفية.**

الأسئلة الفرعية: بناء على السؤال الرئيسي المطروح يمكننا تقديم الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماذا نقصد بالقواعد الاحترازية، وفيما تكمن أهميتها بالنسبة للمصارف الجزائرية ؟؛
- كيف تؤثر مستويات كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول للوحدات المصرفية الجزائرية ؟؛
- كيف تؤثر مستويات السيولة المصرفية على معدل العائد على الأصول للوحدات المصرفية الجزائرية ؟؛

فرضيات الدراسة : على ضوء ما تقدم يمكن وضع مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- يساهم الالتزام بتطبيق معدل كفاية رأس المال في الوحدات المصرفية الجزائرية بتعزيز مستويات معدل العائد على الأصول؛
- تؤثر مستويات السيولة في الوحدات المصرفية الجزائرية بصورة إيجابية على معدل العائد على الأصول؛

أهمية البحث: تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية تطبيق القواعد الاحترازية في المصارف، خاصة في ظل تطور المخاطر التي يعرفها هذا القطاع، لذا يعتبر تطبيق هذه المعايير من أهم الاستراتيجيات التي يجب على مسؤولي المصارف تطبيقها، وذلك من أجل تقليل المخاطر التي تحيط بنشاط العمل المصرفي، وذلك بغية تعزيز مستويات الأمان والربحية في المصارف.

هدف البحث: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أثر القواعد الاحترازية المنبثقة من قبل لجنة بازل للرقابة على معدل ربحية المصارف، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين هذه المعايير والربحية للعينة المدروسة، وذلك لأجل معرفة درجة واتجاه العلاقة بينهما، للخروج بتوصيات تساعد بنك الجزائري على تعزيز مستويات ربحية وحداتها المصرفية.

منهج البحث: نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة الإجابة على السؤال الرئيسي واختبار صحة الفرضيات، فإننا سنعتمد على المنهج الاستنباطي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الدراسة، والمنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية وأدوات الاقتصاد القياسي لتقدير أثر القواعد الاحترازية على معدل العائد على الأصول.

حدود البحث: انطلاقا من الفرضيات التي تم اقتراحها في هذه الدراسة، ومن أجل تحقيق هدف هذه الدراسة، يتحدد الإطار الزمني والمكاني في الفترة الممتدة من سنة 2010-2022 لعينة مكونة من 12 مصرف(منها 6 عمومية، و6 بنوك خاصة) تعمل في ظل البيئة المصرفية الجزائرية.

2. القواعد الاحترازية من منطق لجنة بازل للرقابة المصرفية.

عملت لجنة بازل للرقابة منذ الإتفاقية الاولى في وضع العمل المصرفي في إطار مستقر، من خلال جعل مختلف العمليات المصرفية ضمن مقاربة تحمل المخاطر بالإستناد إلى نسب معيارية إسترشادية تحاكي واقع المخاطر المصرفية بمنطق هذه اللجنة، وتؤكد رغبتها في توحيدها على المستوى الدولي، تكيفها السلطات الإشرافية حسب خصائص البيئة المصرفية، لتتبناها ضمن القوانين المصرفية تحت مسمى القواعد الإحترازية

1.2. مفهوم المعايير الاحترازية.

تعرف المعايير الاحترازية على أنها مجموعة من الضوابط والآليات التي تسعى إلى تنظيم عمل المصارف التجارية بشكل سليم، وتجعله قادرا على تحمل المخاطر غير المتوقعة. (سلمان، 2014، صفحة 40)، أو بعبارة أخرى تعبر عن القواعد التي تضعها السلطة النقدية للبنوك، وتسمى كذلك بقواعد الحذر، وهي مجموعة من المقاييس التي تنظم عمل المصارف بشكل صحيح، وذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة، وضمان مستوى معين من السيولة وملاءتها المالية اتجاه المودعين (بوعمامة، 2022)، وتهدف هذه المعايير إلى تحقيق ما يلي (سلمان، 2014، الصفحات 40-41):

- التقليل من المخاطر المصرفية، وخاصة المخاطر الائتمانية؛
- حماية أموال المودعين وذلك بتوفير الحد الأدنى المقبول من الأموال الخاصة لتغطية القروض الموجهة لزبائن ؛
- العمل على توأمة الآليات المتعلقة بالرقابة المصرفية، من حيث كفاية رأس المال والسيولة المصرفية.

2.2. أبرز قواعد حماية وتنظيم أصول البنوك التجارية.

اتفقت معظم القوانين المصرفية بالرغم من التعديلات المتتالية لاتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية، على أن القواعد الاحترازية يمكن حصرها حسب أهميتها ونطاق استخدامها في نسبتين هما:

1.2.2. كفاية رأس المال

يعتبر معدل كفاية رأس المال من أهم المؤشرات الأساسية في قياس الملاءة المالية للقطاع المصرفي، إذ يعتبر صمام أمان لحماية المودعين من المخاطر غير المتوقعة التي يصادفها المصرف أثناء قيامه بالنشاط التي يقوم بها (ADEL Z. A. & Anwar Hasan, 2021, p. 125) ، أو بتعبير أخر يعبر عن رأس المال الذي يستطيع من خلاله المصرف إلى تغطية المخاطر المصرفية ،كما يعرف أيضا بأنه عبارة عن الأصول الصافية للمصرف، وهذا ما يمثل قيمة حقوق الملكية فيه، حيث أن صافي الموجودات(الاستثمارات)تشكل قيمة الأسهم العادية للمصرف والأرباح والمكاسب هي التي تشكل الاحتياطات والأرباح المحتجزة (الشمري، 2009، صفحة 175)، وعليه يمكن تعريف كفاية رأس المال بمدى جودة ومتانة رأس المال المصرف في امتصاص الخسائر المخاطر المتعلقة بنشاط العمل المصرفي (بوغدة و نجاري، 2021، صفحة 35) ، ومن خلال ما سبق يمكن حصر أهمية كفاية رأس المال في (بلغالم، 2019، الصفحات 92-93):

- تجعل المصرف في وضعية جيدة ، أي تساعد المصرف على تغطية المخاطر التي تواجهه أثناء قيامه بنشاطها، بالإضافة إلى حماية أموال المودعين من الخسائر، وعليه فإن كفاية رأس المال تساعد على تعزيز المركز المالي للمصرف وتعطي مزيدا من الأمان لصالح المودعين والسلطات الإشرافية ؛
- جعل المصرف قادرا على مواجهة السحوبات اليومية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة العملاء في التعامل مع المصرف؛
- تؤثر على كفاءة عمل المصرف من خلال تحديد نوعية الإقراض والتخلي عن القروض غير المنتجة واستبدالها بأشكال أخرى من الأصول الاستثمارية، بالإضافة إلى أن كفاية رأس المال تساهم في تحديد القرار المصرفي بالنسبة للمزيج التمويلي، بحيث أنه سيتم الاعتماد في التمويل على الأسهم وإصدار السندات أو الاعتماد على أموال الودائع؛

-أن كفاية رأس المال ستشكل الحماية لأموال المودعين تجاه خطر الفشل في القروض (القروض الغير المنتجة)، أي بمعنى أنه في حال كان هناك عدم السداد من قبل المقترضين لالتزاماتهم تجاه المصرف، فإن هذا الخطر سيكون مغطى من خلال رأس المال، وبالتالي فإن أموال المودعين ستكون بمأمن ولن تتآكل بسب خسائر القروض، وهذا ما هذا سيكون له أثر الايجابي على سمعة المصرف؛

- تعمل على تعزيز متانة وصلابة المركز المالي للمؤسسات المصرفية والأنظمة المصرفية بشكل عام حيث أنها تمثل جدار الحماية في وجه الخسائر غير المتوقعة؛

- زيادة ربحية المصرف من خلال زيادة حجم الودائع العملاء في وضع أموالهم في المصرف الذي يتمتع بكفاية رأس مال عالية، لأنه يعتبر بالنسبة إليهم مؤشر أمان على استرجاع أموالهم في الأوقات المحددة؛

2.2.2. السيولة المصرفية

تعرف السيولة المصرفية بشكل عام القدرة على تحويل الأصول إلى نقود جاهزة لمواجهة السحوبات اليومية بأسعار مناسبة في كل الأوقات (إليفي، 2016، صفحة 97) ، أما من منظور لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد عرفتها على أنها القدرة على تمويل التزامات المصرف عند مواعيد استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة (براضية، 2015، صفحة 94)، ويمكن تحديد مكونات السيولة المصرفية حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما (إليفي، 2016، الصفحات 98-99): السيولة الحاضرة: وتدعى أيضا بالاحتياطات الأولية، وتعبر عن الأصول النقدية التي يحتفظ بها المصرف التجاري بغرض مواجهة التزاماته اليومية من السيولة دون أن يكتسب منها عائدا وتشمل كل من: النقد في الصندوق، الودائع النقدية بالمصرف المركزي، الودائع لدى المصارف الأخرى المحلية والأجنبية، الشيكات قيد التحصيل، والسيولة شبه النقدية: تسمى كذلك بالاحتياطات الثانوية وتمثل الخط الوقائي الثاني لسيولة المصرف، لأنها تتميز بسرعة كبيرة في التحول إلى نقد جاهز يستخدم عند الحاجة إليه.

3. الربحية المصرفية

تقوم المصارف التجارية بوظيفة جلب المدخرات في شكل ودائع من أصحاب الفائض، ومنحها إلى أصحاب العجز في شكل قروض لأجل تحقيق مصلحتين، عامة متمثلة في تمويل الاقتصاد الوطني، وأخرى خاصة متعلقة بحصولها على نتائج إيجابية وتفادي خسائر في جانب أصولها في ظل تبنيها لقدر معين من المخاطر، تستطيع بفضلها المنافسة والاستمرارية في السوق المصرفي.

1.3. تعريف الربحية

تسعى المصارف عند مزاولة نشاطها المصرفي الموائمة بين ثلاثة عناصر أساسية وهي السيولة والأمان والربحية، حيث تعرف هذه الأخيرة على أنها المكاسب الذي يحصل عليه المستثمرون نتيجة لاستثمار أموالهم في مشاريع مختلفة، حيث تقوم البنوك باستثمار الأموال بطرق وأساليب متعددة، ويتم ذلك من خلال الموائمة بين القدرة على تحقيق أعلى الأرباح والسيطرة والتحكم في المخاطر التي تحيط باستثمارات البنك (علي القرشي و المقدشي، 2019، صفحة 13)، وبالتالي تعتبر الربحية هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية، وذلك لأن الخسائر غير المتوقعة وعدم قدرة على تحقيق الأرباح ستؤدي في النهاية إلى تأكل حقوق الملكية وبالتالي إلى التصفية (حزوري، 2018، صفحة 77)، وتتأثر مستويات الربحية حسب العديد من الدارسات بنوعين من العوامل هما (فخري و آسو، 2016، صفحة 373):

أ. العوامل الداخلية: وهي تلك العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية للمصرف، أي بمعنى كل الآليات المستخدمة في تقديم العمليات المصرفية، من شانها التأثير على ربحية المصارف سواء بالإيجاب أو بالسلب.

ب. العوامل الخارجية: وهي تلك العوامل التي تقع خارج نطاق العمل المصرفي، أي العوامل المتعلقة بالمحيط الخارجي للمصرف، كالعوامل السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، التي من الممكن التأثير على ربحية المصارف إما بصورة إيجابية أو سلبية.

2.3. مؤشرات الربحية المصرفية

تقيس مؤشرات الربحية المصرفية كفاءة إدارة المصارف في تحقيق العوائد الناتجة عن استثمار أموالها، وتعتبر النسب التالية من بين أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مستوي الربحية كالآتي :

أ. معدل العائد على حقوق الملكية: يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات المالية المهمة في تقييم ربحية المصارف، حيث يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في استغلال الأموال الخاصة للمصرف، ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح الناتجة عن استثمار هذه الأموال (عبد الباقي، 2016، صفحة 22)، أي بتعبير أخر يعبر عم مقدار الربح الذي يحصل عليه المساهمين في المصرف (Swamy, 2018, pp. 05-06) ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 150): صافي الدخل/إجمالي حق الملكية.

ب. معدل العائد على الاستثمارات أو الموجودات: يعبر هذا المؤشر عن كل وحدة واحدة مستثمر من الأصول المصرف كم تحقق ربح بالنسبة إلى المصرف، وهو مؤشر يعكس مدى كفاءة إدارة المصرف في استثمار أصولها، (عابد و زملط، 2019، صفحة 119)، وتحسب بالعلاقة التالية (عابد و زملط، 2019، صفحة 119):

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة (النتيجة الصافية)}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ج. معدل العائد على الودائع: ويستخدم لقياس مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي استطاعة الحصول عليها، ويحسب وفق العلاقة التالية (الكروي، 2009، الصفحات 5-6):

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة (النتيجة الصافية)}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

4. تحليل تجريبي للعلاقة بين القواعد الإحترازية والربحية.

تزايد الاهتمام بتحقيق عامل الربحية كأحد دعائم الاستقرار في العمل المصرفي، وأصبح مطلبا ضروريا تسعى المصارف لبلوغه خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية المعاصرة، لذا سعت غالبية السلطات الإشرافية إلى وضع قواعد وتدابير احترازية والمتمثلة في كل من (معدل كفاية رأس المال، السيولة المصرفية)، وذلك بغية التقليل من حدة المخاطر المصرفية، وتعزيز مستويات الربحية المصرفية، ومن بين الدراسات التي أكدت على تأثير هذه القواعد الاحترازية نجد:

- أثبت كل الدارسات التي قامت بدراسات تجريبية سواء على المصارف التجارية الخاصة بالدول المتقدمة أو الدول النامية والممتثلة في كل: (Ben Naceur & Magda, 2009, pp. 70-89)،(Mehran & Thakor, 2011, p. 1044)، (Thi Ngoc, Ali Nasir, & Duc Huynh, 2020, pp. 146-157)، (Ubana, 2014, pp. 7-16) (ADEL Z. A. & Anwar Hasan, 2021, p. 125) (Ajayi, Ajayi, Enimola, & Orugun, 2019, pp. 84-91) (NGUYEN, 2020, pp. 31-46) (إيمان فتحي، 2020، الصفحات 1036-1087)، أن الالتزام بمعيار كفاية رأس المال التي نادت بها لجنة بزل للرقابة المصرفية في جميع تعديلاتها تسمح بتعزيز مستويات الربحية المصرفية والمقاس بمعدل العائد على إجمالي الأصول، وذلك لأن الالتزام بهذا المعيار يعتبر مهم في تمكين المصارف في تغطية المخاطر غير المتوقعة، وهذا ما يعزز ثقة المتعاملين بالمصارف، الأمر الذي ينجر عنه زيادة معتبر في حجم الودائع، مما ينعكس ذلك بصورة إيجابية على ربحيتها.

- سمحت أغلبية الدراسات التي عالجت علاقة السيولة المصرفية مع الربحية والمتمثلة في كل من (Najla & Tahani, 2020, pp. 109-132) (Lartey & Antw, 2013, pp. 48-56) (By Rizwan & Mutahhar, 2016, pp. 1-9) (Zaineldeen, 2018) (بوجميعة و العرابي، 2020، الصفحات 363-380) (أمجد إبراهيم، 2021، الصفحات 120-120)، أن الالتزام بنسب السيولة المصرفية يعتبر عاملا مهم في تعزيز مستويات ربحية المصارف، وذلك لأن توفر عنصر السيولة يعتبر من أهم الركائز الأساسية التي يستند عليها المصرف في تحقيقه أهدافه، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المودعين على إيداع أموالهم في المصارف، وهذا ما ينعكس بصورة إيجابية

على ربحية المصارف ، وبالتالي يمثل الالتزام بنسب السيولة سياج وقائي من المخاطر المالية التي يواجهها المصرف من جهة، ومن جهة أخرى فإن عدم الالتزام بنسب السيولة يعتبر من أخطر المشاكل التي قد تؤدي بالمصارف إلى الانهيار، وذلك نتيجة لزعزعة الثقة لدى المودعين بالمصرف، مما ينجر عنه السحب الجماعي للودائع، وهذا ما يؤثر سلبا على مستويات الربحية في المصارف.

5. تفسير ربحية المصارف الجزائرية بمعدلي كفاية رأس المال والسيولة المصرفية.

يدور مضمون هذا الجزء في البحث عن أثر القواعد الاحترازية المطبقة ضمن الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس النقد القرض ابتداء من سنة 2010، في دعم ربحية الوحدات المصرفية في الجزائر، لذا سنحاول بناء نموذج قياسي من أجل معرفة العلاقة بين القواعد الاحترازية الربحية المصرفية .

1.5 الطريقة والأدوات المتبعة

لمعرفة الإجابة على الفرضيات المصاغة في متن هذه الدراسة، والخروج بالتوصيات ملائم، يتطلب ذلك تحديد الطرق والأدوات المستخدمة في التحليل، كالآتي:

1.1.5 عينة الدراسة

يتكون النظام المصرفي من 20 مصرف منها 7 مصارف عمومية و 13 مصرف خاص، وذلك حسب مقرر رقم 23-01 المؤرخ في 5 جانفي 2023، المتضمن تحديد الوحدات المصرفية التي تعمل في النظام المصرفي كما هي موضح في الجدول التالي:

الجدول 1. يمثل عدد المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري

نوع المصرف	المصارف العمومية	المصارف الخاصة
	بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك التنمية المحلية، بنك الوطني للإسكان	بنك البركة الجزائري، سيتي بنك الجزائر،بنك الخليج الجزائر، فرنسا بنك الجزائر، بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر، نتيكيس الجزائر، سوسيتي جينيرال الجزائر، ترست بنك الجزائر، البنك العربي الجزائر،اتش اس بي سي الجزائر، المؤسسة العربية المصرفية الجزائر، مصرف السلام الجزائر، ،بي ن بي باريباس الجزائر.

المصدر: (بنك الجزائر، 2023، الصفحات 34-35)

سعينا في هذه الدراسة إلى جمع أكبر قدر ممكن من المصارف التي تعمل في تحت تصرف بنك الجزائر، وذلك استنادا إلى توفير الإحصائيات المتعلقة بكل من متغيرات الدراسة، وكذلك الفترة الزمنية.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على العينة الحكمية أو القصدية بسب توفر البيانات لبعض البنوك، وعدم توفرها بالنسبة للبنوك الأخرى، ولهذا تم الاعتماد في تحليل هذه الدراسة اعلى12 مصرف كعينة للدراسة، شملت ستة مصارف عمومية(البنك الوطني الجزائري BNA، بنك التنمية المحليةBDL ،البنك الجزائر الخارجي BEA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ،القرض الشعبي الجزائري CPA والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP ، بنك الوطني للإسكان)،وستة مصارف خاصة (المؤسسة العربية المصرفية الجزائر ABC، بنك الخليج الجزائر AGB، نتيكيس الجزائر NATIXIS، سوسيتي جينيرال الجزائر SGA، ترست بنك الجزائر TRUST، بي ن . بي الجزائرBNP ، كما تمتد فترة هذه الدراسة من سنة 2010 إلى غاية 2022.

2.1.5 تحديد متغيرات الدراسة

إن الإجابة على السؤال الرئيسي المطروح في مقدمة متن هذه الدراسة، وتحليل مضمون محتوى البحث فرضت علينا بناء نموذج قياسي يوضح هذا التحليل، لكن من أهم خصائص بناء أي نموذج تحديد متغيرات مستقلة ومتغير تابع، ولهذا تم تحديد هذه المتغيرات بناءا على الدارسات التجريبية التي عالجت مثل هذه المواضيع، والجدول التالي يوضح أهم المتغيرات المحددة في النموذج

الجدول 2. متغيرات الدراسة القياسية

الرمز	سند حساب المؤشر
y	تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة إدارة المصرف في تحقيق الأرباح الناتجة عن استثمار أصول المصرف، وتم التعبير عنه بمعدل العائد على الأصول (ROA)، والمعبر عنه بالعلاقة التالية: $\text{ROA} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة (النتيجة الصافية)}}{\text{إجمالي الأصول}}$
$\mathbf{x_1}$	تهدف كفاية رأس المال إلى تمكين المصارف من امتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر المصرفية، وكلما زاد هذا المؤشر تزداد مستويات الربحية والعكس صحيح، وتم التعبير عنها بالعلاقة التالية: (رأس المال الأساسي+ رأس المال المساند)/(مخاطر الائتمانية+ مخاطر السوق+ مخاطر التشغيلية)× 12,5%
$\mathbf{x_2}$	تعكس مستوى السيولة الجاهزة التي بحوزة المصرف إلى تغطية طلبات المودعين، وبالتالي فإنه يقيس مدى استطاعة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من النقد الجاهز المتوفر له، وتم التعبير عنه بالعلاقة التالية: (النقد في الصندوق +النقد لدى البنك المركزي+ أرصدة سائلة في المصارف الأخرى)/إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثين

3.1.5 التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

يقدم التحليل الإحصائي وصفا لمدى تجانس عينة الدراسة وارتباط متغيراتها، لذا سنعمل على حساب مختلف المقاييس الإحصائية و كذا معاملات الارتباط كما هو موضح فيما يلي:

أ. تحليل المقاييس الإحصائية الوصفية

ينبغي علينا قبل القيام بتحليل نتائج تقدير مخرجات النموذج المقدر من أجل اختبار الفرضيات، وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها، وخصائصها الرئيسية وذلك باستخدام مؤشرات التحليل الوصفي معتمدا على الوسط الحسابي، الوسيط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول 3. مخرجات المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

```
xtsum y x1 x2

Variable         |      Mean   Std. Dev.       Min        Max |    Observations
-----------------+--------------------------------------------+----------------
y        overall |  .0173616   .0185469    .000218     .20762 |     N =      156
between |            .0104369   .0031068   .0383362 |      n =       12
within  |            .0156042  -.0032626   .1866454 |      T =       13
x1       overall |  .1185524   .0943985   .0214414   .4774301 |     N =      156
between |            .0875703   .0401099   .3445895 |      n =       12
within  |             .042851   -.037848   .4508323 |      T =       13
                                          |
x2       overall |  .1710398   .0787906   .0333032   .4502958 |     N =      156
between |            .0605114   .0968256   .2756076 |      n =       12
      within  |            .0531959   .0455057   .3694432 |      T =       13
```

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج (stata .15)

y: يعبر هذا المتغير عن مدى قدرة كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح الناجمة عن استثماري أصولها، حيث نلاحظ أن قيم متوسط معدل العائد على الأصول تنحصر بين أعلى قيمة تقدر بـ 0.207620 للمؤسسة العربية المصرفية الجزائر، وبين أدنى متوسط يقدر بـ 0.000218 للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وبمتوسط عام يقدر بـ 0.017362 أما فيما يخص تذبذب القيم عن متوسطها الحسابي والمعبر عنه بالانحراف المعياري يعادل 0.018547 للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

$\mathbf{x_1}$: يبين هذا المؤشر عن متانة وقدرة المركز المالي للمصرف في تقليل وامتصاص الخسائر الناجمة عن المخاطر غير المتوقعة، وعليه نجد أن هذا المؤشر ينحصر بين أقل قيمة للمتوسط الحسابي والتي تقدر بـ 0.021441، وأعلى قيمة تقدر بـ 0.477430 للمصرف نتيكيس الجزائر، أما فيما يخصص تشتت القيم عن متوسطها الحسابي بلغت بـ 0.094398 .

x_2: يفسر هذا المتغير قدرة المصرف على مواجهته للسحوبات اليومية نتيجة ممارسته للنشاط المصرفي، أي بمعنى أخر يعبر عن مدى قدرة إدارة المصرف على تسديد التزاماته المترتبة عن نشاط عمليه في تاريخ الاستحقاق، حيث بلغت قيمة أدنى متوسط لذا المتغير بـ 0.0333022 للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، وأعلى قيمة تقدر بـ 0.4502958 لمصرف بنك الخليج الجزائر، أما فيما يخصص تشتت القيم عن متوسطها الحسابي فقدرت بـ 0.0787906.

ب. تحليل ارتباط متغيرات الدراسة

نسعى من خلال تحليل مصفوفة الارتباط إلى دراسة قوة العلاقة بين متغيرات محل الدراسة، حيث أن قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تسمح لنا بترتيب تأثير المتغيرات المستقلة ، كما تسمح لنا أيضا بمعرفة احتمالية وجود مشكلة التعدد الخطي (الازدواجية الخطية) في النموذج المقترح لتفسير الظاهرة المدروسة، فإذا كانت قوة الارتباط قوية بين متغيرات الدراسة نكون هنا بصدد مشكلة التعدد الخطي، والعكس صحيح، والجدول التالي يبين لنا مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج.

الجدول 4. نتائج مصفوفة الارتباط

```
pwcorr y x1 x2
```

	y	x1	x2
y	1.0000		
x1	0.4785	1.0000	
x2	0.1872	0.0664	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج (stata .15)

تفضي نتائج تقدير مصفوفة الارتباط على وجود علاقة متوسطة وطردية بين متغير كفاية رأس المال والمتغير التابع المعبر عنه بـمعدل العائد على الأصول، وبالموازاة كذلك توجد علاقة طردية وضعيفة بين مؤشر السيولة المصرفية ومعدل العائد على الأصول.

ونتيجة لوجود الارتباط المتوسط بين متغير كفاية رأس المال والمتغير التابع المعبر عنه بـمعدل العائد على الأصول، سنقوم بإجراء اختبار معامل تضخم التباين للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي من عدمه، حيث تظهر هذه المشكلة عندما تكون قيمة Vif > 10 فهذا يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي، وعليه كانت نتائج هذا الاختبار كالآتي:

الجدول 5. نتائج اختبار معامل التضخم التباين (vif).

```
vif
```

Variable	VIF	1/VIF
x1	1.00	0.995587
x2	1.00	0.995587
Mean VIF	1.00	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج (stata .15)

من خلال استقرائنا لنتائج هذا الاختبار تبين لنا أن النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي، وذلك لأن قيمة معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة لا تتجاوز القيمة 10، وعليه يمكن القول أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي، أي أن علاقة المتغيرات المستقلة ببعضها البعض لا تؤثر في قوة تفسير كل متغير على الظاهرة المدروسة.

2.5 عرض وتحليل النتائج

نسعى في هذا الصدد بناء على مضمون طريقة وأدوات الدراسة التطبيقية إلى استخراج وتحليل نتائج نماذج بانل، واستخراج النموذج الأمثل بناءا على عدة اختبارات كمايلي:

1.2.5 المفاضلة بين النماذج البانل

تحتوي نماذج بانل على ثلاثة نماذج وهي نموذج التجميعي، نموذج تأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، لذا نقوم أولا بتقدير كل نموذج على حدى، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 6. نتائج مخرجات تقدير نماذج البانل.

المتغيرات التفسيرية	نموذج الأثر التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
X1	0.0919666 (0.000)	0.0560939 (0.068)	0.0896497 (0.000)
X2	0.0367551 (0.027)	0.0308384 (0.211)	0.0354578 (0.044)
الثابت (c)	0.0001721 (0.96)	0.0054364 (0.294)	0.006687 (0.856)
عدد المشاهدات	156	156	156
معامل التحديد	0.2532	0.3211	-
معامل التحديد المصحح	0.2434	0.2589	-
احتمالية قيمة فيشر	0.0000	0.0516	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج (stata .15)، أنظر الملحق رقم I

لمعرفة اختيار النموذج الملائم للدراسة من بين النماذج الثلاثة التي تم تقديرها، نسعى إلى تطبيق مجموعة من الاختبارات الأساسية، التي يتم على أساسها تحديد النموذج الأمثل لدرستنا، ومبين هذه لاختبارات نجد:

أ. **اختبار** Breusch and Pagan: يسمح لنا هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، وتكتب فرضية هذا الاختبار كالآتي:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \text{لا يوجد تأثيرات عشوائية (نموذج تجميعي)} \\ \mathbf{H_1}: \text{يوجد تأثيرات عشوائية} \end{cases}$$

يستخدم هذا الاختبار ضمن برنامج (stata .15) إلى حساب كل من **chibar2(01)** و**Prob > chibar2**، كانت نتائجه مجملة في الجدول الآتي:

الجدول 7. نتائج إختبار Breusch and Pagan.

chibar2(01)	**0.02**
Prob > chibar2	**0.4512**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج (stata .15)، أنظر الملحق رقم II

يتبين لنا من نتائج هذا الاختبار أن قيمة Prob > chibar2 غير دالة إحصائيا أي أكبر من **5%**، لذا نقبل الفرضية الصفرية (H_0) التي تشير إلى عدم وجود تأثيرات عشوائية، ونرفض الفرضية البديلة (H_1)، أي بمعنى أن نختار هنا نموذج تأثيرات التجميعي.

ب. اختبار Hausmantest:يهدف هذا الاختبار إلى المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ضمن فرضتين هما:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \text{نموذج التأثيرات العشوائية} \\ \mathbf{H_1}: \text{نموذج التأثيرات الثابتة} \end{cases}$$

يعتمد هذا الاختبار في المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية على حساب كل من chi2(10)و Prob>chi2،وذلك باستخدام برنامج (stata .15) ضمن الجدول الأتي:

الجدول 8. نتائج اختبار Hausman.

chi2(2)	2.01
Prob>chi2	0.3656

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج (stata .15)، أنظر الملحق رقم III

يتبين من قيمة Prob>chi2 الموجودة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية للاختبار غير دالة إحصائيا عند 5%، ما يدعونا إلى قبول فرضية العدم (H_0)وإعتبار نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل مقارنة بنموذج التأثيرات الثابتة.

ج. اختبار فيشر المقيد: نستعين بهذا الاختبار من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، من خلال التحقق من وجود آثار فردية ضمن فرضتين معطاة كما يلي:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \text{لا يوجد تأثيرات ثابتة } (\text{نموذج تجميعي}) \\ \mathbf{H_1}: \text{يوجد تأثيرات ثابتة} \end{cases}$$

الجدول 09. نتائج إختبار فيشر المقيد.

F(11, 142)	0.2354
Prob> F	0.0516

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج (stata .15)، رقم I

نستنتج من نتائج هذا الاختبار أن قيمة F(7, 35) التي تساوي16.73هي غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% (لأن:Prob> F=0.0516<0.05)، بالتالي نقبل الفرضية الصفرية (H_0) التي تشير إلى عدم وجود تأثيرات ثابتة في النموذج، ونرفض الفرضية البديلة، وعليه أفضل نموذج ضمن هذا الإختبار هو نموذج التجميعي.

2.2.5 دراسة صلاحية النموذج الأمثل

أفضت نتائج الاختبارات الثلاثة المتعلقة بالمفاضلة ما بين النماذج (نموذج التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثرات العشوائية)، أن نموذج التجميعي هو أفضل نموذج للتعبير عن الظاهرة المدروسة، وبالرغم من ذلك لا يمننا الأخذ بنتائجه للإجابة عن الفرضية المصاغة سابقا، إلا إذا تم التأكد من أن هذا النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية والمتمثلة في كل من كل من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء ومشكلة عدم ثبات التباين، لأن وجدود هذه المشاكل في الاقتصاد القياسي تؤدي إلى التقدير الزائف.

أ. اختبار Wooldridge:يسمح لنا هذا الاختبار بقياس الارتباط الذاتي للأخطاء، أي درجة الارتباط بين القيم لنفس المتغيرة خلال فترة زمنية محددة وليس بين متغير أو أكثر، يوجد عدة اختبارات لقياسه من اشهرها اختبار Wooldridge (جيلالي التومي، 2018 ، صفحة 239)، عبر الأمر (xtserial.) في برنامج(**15.** stata)، حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما يأتي:

```
xtserial y x1 x2
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      11) =     13.149
          Prob > F =      0.0040
```

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج (stata .15)

اتضحت لنا من نتائج اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي ضمن اختبار Wooldridge أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار أقل من 0.05 % التي تسمح برفض فرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة (وجود مشكلة ارتباط ذاتي).

ب. اختبار Modified Wald test: يسمح لنا هذا الاختبار لمعرفة تحقق فرضية تجانس التباين، وذلك لأن وجود هذا المشكل يعطي تقديرا زائفا للنموذج المقدر، ولهذا يتم الاستعانة لمعرفة وجود هذا المشكل من عدمه باختبارModified Wald testضمن الخاصية التي يتيحها الأمر (xttest3) في برنامج (stata .15)، مثلما يشير إليه نتائج الأمر أدناه:

```
xttest3
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model
H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i
chi2 (12)  =   44974.84
Prob>chi2 =      0.0000
```

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج (stata .15)

سمحت لنا نتائج مخرجات اختبار Modified Wald test أن نموذج الملائم لهذه الدراسة والمتمثل في نموذج الأثر التجميعي يعاني من مشكلة تجانس التباين، وذلك لأن القيمة المعنوية الإحصائية Prob > F دالة إحصائيا أي أقل من 5 % (رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة).

6. تحليل ومناقشة النتائج.

يتجلى لنا من نتائج الاختبارات السابقة التي تكشف عن وجود المشاكل القياسية، أن النموذج المقدر في تفسير الظاهرة المدروسة يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، وتجانس التباين، ولمعالجة مثل هذه المشاكل نستخدم طريقة تصحيح الأخطاء في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو ما يعرف بطريقة (xtgls) (Danie, 2007, p. 285) ، نلجأ إليها في حالة ما إذا كانت سلسلة البيانات المقطعية أكبر من عدد الفترات الزمنية، ولهذا تعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق المستخدمة في البيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي تكون فيها عدد المشاهدات قليلة، وبإدخال البيانات ضمن الأمر (xtgls) تأتي النتائج كالتالي:

```
xtgls y x1 x2
Cross-sectional time-series FGLS regression
Coefficients:  generalized least squares
Panels:        homoskedastic
Correlation:   no autocorrelation
Estimated covariances      =         1          Number of obs      =       156
Estimated autocorrelations =         0          Number of groups   =        12
Estimated coefficients     =         3          Time periods       =        13
                                                Wald chi2(2)       =     52.89
Log likelihood             =  423.9622          Prob > chi2        =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
           y |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |   .0919666   .0136241     6.75   0.000     .0652638    .1186693
          x2 |   .0367551   .0163229     2.25   0.024     .0047627    .0687474
       _cons |   .0001721   .0033824     0.05   0.959    -.0064572    .0068014
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نتائج الأمر(xtgls) في برنامج (stata .15).

استنادا إلى جل الاختبارات التي قمنا بها من اجل معالجة مشكلتي الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين ، يمكننا كتابة معادلة النموذج الأمثل لهذه الدراسة وفق الصيغة التالية:

$$y = 0.0001721 + 0.0919666x_1 + 0.0367551x_2$$

أفضت نتائج تقدير معادلة الانحدار على صحة الفرضية الأول، وذالك لأن زيادة في معدل كفاية رأس المال في الوحدات المصرفية الجزائرية بوحدة واحدة، يؤدي ذلك إلى زيادة مستويات معدل العائد على الأصول بـ 0.0919666 وحدة، وهذا ما يتوافق مع دراسة كل من (Ben Naceur & Magda, 2009, pp. 70-89)، (Mehran & Thakor, 2011, p. 1044)، (Thi Ngoc, Ali Nasir, & Duc Huynh, 2020, pp. 146-157)، (Ubana, 2014, pp. 7-16)، (إيمان فتحي، 2020، الصفحات 1036-1087)، وذلك لأن الالتزام بمعيار كفاية رأس المال، يعتبر بمثابة الخط الدفاعي الأول في حماية المصارف من المخاطر المصرفية؛

سمحت نتائج معادلة الانحدار على تأييد الفرضية الثانية، وذلك لأن زيادة مستويات السيولة في المصارف بوحدة واحدة تؤدي ذلك إلى زيادة مستويات الربحية والمقاس بمعدل العائد على إجمالي الأصول بـ 0.0367551، وهو ما يتوفق مع دراسة كل من (Najla & Tahani, 2020, pp. 109-132)، (بوجميعة و العرابي، 2020، الصفحات 363-380)، وذلك لأن الاحتفاظ بنسب السيولة في المصارف يمثل بمثابة الخط الدفاعي الثاني في تمكين المصارف في مواجهة مخاطر السيولة المصرفية، وهذا ما يعزز ثقة المودعين لدى المصارف، فزيادة هذه الثقة ينجر عنها زيادة حجم الودائع في المصارف، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ربحيتها في المستقبل.

7. الخاتمة.

تعد الربحية ضمن سيمات العمل المصرفي الحديث متغيرا مهما لمعرفة درجة المنافسة في القطاع المصرفي ومؤشرا ترتكز عليه السلطات الإشرافية لتقييم الأداء، وتتأثر بالمخاطر في أصول البنوك التجارية، لذا سعت السلطات لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى إيجاد معايير وأطر للتركيز على في المخاطر المصرفية، ومن ثم العمل على زيادة الربحية، عادة ما يتم تبني ذلك ضمن القواعد المصرفية للدول في شكل قواعد احترازية تفرض على البنوك للالتزام بها خاصة فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال والسيولة باعتبارهما يمثلان أساس هاته القواعد.

توصلنا عند دراسة أثر هذين العاملين كمتغيرين من القواعد الاحترازية في النظام المصرفي الجزائري على ربحية البنوك التجارية خلال ضمن عينة مكونة من 12 مصرف تجاري عمومي وخاص إلى:

– تمنح لجنة بازل للرقابة المصرفية إطار ملائما للسلطات الإشرافية لمواكبة المخاطر العمل المصرفي، من خلال حث المصارف التجارية بالالتزام بمجموعة من القواعد تصنف جلها فيما يعرف بقواعد الحيطة والحذر؛

– يؤدي التزام المصارف التجارية الجزائرية بمعدل كفاية رأس المال إلى تزايد ربحيتها ممثلة بمعدل العائد على إجمالي الأصول، ما يعني أنها استطاعت احترام النسبة المقررة، وهذا ما نتج عنه زيادة القدرة على تحمل المخاطر في جانبي الأصول وارتفاع معدلات الربحية المصرفية؛

– يعمل احترام المصارف التجارية بنسب السيولة المقدرة من قبل بنك الجزائر إلى زيادة حجم الودائع في المصارف التجارية نتيجة ارتفاع حجم الثقة في أوساط المودعين، وبالتالي زيادة المقدرة على التوسع في جانب أصولها، وبالتبعية زيادة معدلات ربحيتها؛

تساعد النتائج المقدمة بالإضافة إلى مختلف قواعد الحيطة والحذر المطبقة من قبل بنك الجزائر في الإطار التشريعي، وبالنظر إلى ربحية المصارف التجارية الجزائرية في السوق المصرفي، نستطيع تقديم مجموعة التوصيات الأتية:

– تدعيم القواعد الاحترازية المتضمنة في الأنظمة رقم 14–01–2014، 14–02 و 14–03 بالمعايير الجديدة المقررة في لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث يلاحظ مرور فترة معتبرة على إصدار هذه القواعد مع وجود تغيرات ومستجدات في البيئة المصرفية الجزائر؛

–العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي، حتى تتمكن المصارف التجارية الجزائرية التوسع في استخداماتها خاصة وأن نسبة كفاية رأس المال والسيولة حسب تقرير بنك الجزائر تبقى أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب خلال فترة الدراسة؛

– توسيع العمل بالخدمات المالية الإسلامية لاسيما وأن مستوى التمويل المصرفي في المجال الحقيقي لا يزال بعيدا عن الهدف المرتقب، نظرا لضعف استجابة الوساطة المصرفية؛

تسمح لنا الجوانب المختلفة التي تم التعرض لها في هذه الدراسة إلى إثارة العديد من البحوث، يمكن تقديمها فيمايلي:

–أثر كفاية رأس المال في التقليل من تداعيات التغير المناخي على النظام المصرفي الجزائري؛

–دراسة السببية بين متغيرات العمل المصرفي باستخدام نماذج SVAR؛

–دراسة التأثيرات غير المتماثلة للقواعد الاحترازية في تعزيز مستويات الربحية.

المراجع والإحالات

ADEL Z. A., A., & Anwar Hasan, A. O. (2021). The Impact of Capital Adequacy Ratio (CAR) on Islamic Banks' Performance in Selected MENA Countries. *International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG) , Vol 4* (N 2).

Ajayi, S. O., Ajayi, H. F., Enimola, D. J., & Orugun, F. I. (2019). Effect of Capital Adequacy Ratio (CAR) on Profitability of Deposit Money Banks (DMB's): A Study of DMB's with International Operating License in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting , Vol 10* (N 10).

Ben Naceur, S., & Magda, K. (2009). The impact of capital requirements on banks' cost of intermediation and performance: The case of Egypt. *Journal of Economics and Busines vol 61* (N 1).

By Rizwan, A. K., & Mutahhar, A. (2016). Impact of Liquidity on Profitability of Commercial Banks in Pakistan: An Analysis on Banking Sector in Pakistan. Global Journal of Management and Business Research , Vol 16 (N 01).

Lartey, V. C., & Antw, S. (2013). The Relationship between Liquidity and Profitability of Listed Banks in Ghana. International Journal of Business and Social Science , Vol. 4 (No. 3).
Mehran, H., & Thakor, A. (2011). Bank Capital and Value in the Cross-Section. Section. Review of Financial Studies , Vol 24 (N 2).
Najla, I. A., & Tahani, E. A. (2020). The effect of liquidity on the profitability of commercial banks in the Kingdom of Saudi Arabia Period (2010-2019). Journal of Economic Administrativeand Legal Sciences , Vol 4 (N 14).
NGUYEN, T. H. (2020). Impact Of Bank Capital Adequacy On Bank Profitability Under Basel Ii Accord: Evidence From Vietnam. Journal Of Economic Development , Vol 45 (N 1).
Robust Standard Errors for Panel Regressions with Cross-Sectional Dependence2007he Stata Journal Number 3 285
Swamy, V. (2018). Basel III capital regulations and bank profitability. Review Financial Economics , Vol 36 (N 14).
Thi Ngoc, L. L., Ali Nasir, M., & Duc Huynh, T. L. (2020). Capital Requirements and Banks Performance Under Basel-III: A Comparative Analysis of Australian and British Banks. Review of Economics and Finance , Vol 87.
Ubana, U. I. (2014). The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria. Research Journal of Finance and Accounting , Vol.5 (No.12).
Zaineldeen, M. (2018). Liquidity and Profitability Analysis in the Palestinian Banking Sector. Journal of International Trade, Logistics and Law , Vol 4 (N 1).
إبتسام بوغدة، و حياة نجاري. (2021). كفاية رأس المال وفق لمقررات لجنة بازل 03 واثرها على السيولة المصرفية دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في الوق المالي السعودي بإستخدام نماذج بانل. *مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية ، المجلد 5* (العدد 2).
أدام محمد أمجد إبراهيم. (2021). العلاقة بين السيولة والربحية في القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية. *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد 11* (العدد 2).
إسماعيل إبراهيم عبد الباقي. (2016). *إدارة البنوك التجارية*. الأردن: دارغيداء للنشر والتوزيع.
الصادق الشمري. (2009). *إدارة المصارف- الدوافع والتطبيق، ، الطبعة الأولى*. الأردن: دار صفاء، للنشر، عمان.
بلال نوري سعيد الكروي. (2009). تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة -دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد. *المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد 6* (العدد 24).
بنك الجزائر. (2023). *مادة وحيدة، مقرر رقم 23-01 المؤرخ في 5 جانفي 2023، المتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمد في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد3، السنة الستون ،المطبعة الرسمية، الجزائر،الصادرة بتاريخ 17 جانفي 2023*. الجزائر: الجريدة الرسمية.
حاكم محسن الربيعي، و حمد عبد الحسين راضي. (2011). *حوكمة البنوك وأثارها فيالأداء والمخاطرة*. الأردن: داراليازوت العلمية للنشر والتوزيع.
حسن حزوري. (2018). العوامل المؤثرة في ربحية المصارف- دراسة تحليلية عل عينة من المصارف الخاصة في سوريا. *مجلة جامعة الفرات* ، 77.
حكيم براضية. (2015). إدارة مخاطر السيولة كمدخل لدعم سلامة النظام المالي. *مجلة الرؤى الاقتصادية ، المجلد 5* (العدد 8).
حمزة بلغالم. (2019). *الأساليب الوقائية ودورها في تحقيق الأمان المصرفي من منظور لجنة بازل 3، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية* . الجزائر: الشلف.
حمزة جيلالي التومي. (2018). إختبار تأثير بعض العوامل على هيكل رأس البنوك الجزائرية الخاصة –دراسة تطبيقية خلال الفترة (2009-2014). *مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد19* (العدد 2).

سامر محمد فخري، و بها الدين قادر آسو. (2016). الربحية المصرفية في ظل التحول من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي في العراق للمدة (1998-2011). *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد 12* (العدد 34)، 373.

عبد الله علي القرشي، و علي حسين المقدشي. (2019). إستخدام شبكة العصبية الإصطناعية في تحليل إدارة المخاطر المصرفية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية ، المجلد6* (العدد 4).

عبده الحمامصي إيمان فتحي. (2020). إنعكسات كفاية راس المال وفقا لمقررات لجنة بازل 2 على ربحية البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي خلال الفترة (2013-2022). *المجلة العليمة للدرسات والبحوث المالية والتجارية ، المجلد 4* (العدد 2).

علي بوعمامة. (2022). *فعالية المعايير الإحترازية في الحد من المخاطر البنكية – مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية*. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

عمر بوجميعة، و حمزة العرابي. (2020). أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية بإستخدام نماذج بيانات بانل للفترة 2009-2017. *مجلة الريادة الإقتصاديات الأعمال ، المجلد 06* (العدد 02).

محمد إليفي. (2016). أثر متغيرات العمل المصرفي على السيولة دراسة حالة بنك الوطني الجزائري للفترة 1992-2010. *مجلة الجزائرية للاقتصاد وللإدارة ، المجلد 7* (العدد 1).

ناصر سلمان. (2014). المعايير الإحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 14* (العدد 14).

نواف عابد، و اياد زملط. (2019). أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 12* (العدد 01)، 119.

ملاحق

ملحق رقم I تقدير نماذج البانل الثلاثة

- النموذج التجميعي:

```
. reg y x1 x2

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =       156
-------------+----------------------------------   F(2, 153)       =     25.94
       Model |   .01349976         2   .00674988   Prob > F        =    0.0000
    Residual |   .03981811       153  .000260249   R-squared       =    0.2532
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.2434
       Total |  .053317871       155  .000343986   Root MSE        =     .01613

------------------------------------------------------------------------------
           y |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |   .0919666    .013757     6.69   0.000     .0647883    .1191448
          x2 |   .0367551   .0164822     2.23   0.027      .004193    .0693171
       _cons |   .0001721   .0034154     0.05   0.960    -.0065752    .0069195
------------------------------------------------------------------------------
```

-نموذج التأثيرات الثابتة:

```
xtreg y x1 x2 , fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       156
Group variable: ind                             Number of groups   =        12
R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0409                                         min =        13
     between = 0.8007                                         avg =      13.0
     overall = 0.2505                                         max =        13

                                                F(2,142)           =      3.03
corr(u_i, Xb)  = 0.5578                         Prob > F           =    0.0516

------------------------------------------------------------------------------
           y |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |   .0560939   .0304731     1.84   0.068    -.0041456    .1163334
```

```
          x2 |   .0308384    .024547     1.26   0.211    -.0176864    .0793632
       _cons |   .0054369   .0051574     1.05   0.294    -.0047583    .0156321
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .00618125
     sigma_e |  .01596607
         rho |  .13034739   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(11, 142) = 1.29                     Prob > F = 0.2354

. areg y x1 x2 , absorb ( banque )

Linear regression, absorbing indicators         Number of obs     =        156
                                                F(   2,    142)   =       3.03
                                                Prob > F          =     0.0516
                                                R-squared         =     0.3211
                                                Adj R-squared     =     0.2589
                                                Root MSE          =     0.0160

------------------------------------------------------------------------------
           y |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |   .0560939   .0304731     1.84   0.068    -.0041456    .1163334
          x2 |   .0308384    .024547     1.26   0.211    -.0176864    .0793632
       _cons |   .0054369   .0051574     1.05   0.294    -.0047583    .0156321
-------------+----------------------------------------------------------------
      banque |        F(11, 142) =      1.291   0.235          (12 categories)
```

-نموذج التأثيرات العشوائية:

```
xtreg y x1 x2 , re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        156
Group variable: ind                             Number of groups  =         12

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0403                                         min =         13
     between = 0.8023                                         avg =       13.0
     overall = 0.2532                                         max =         13

                                                Wald chi2(2)      =      40.82
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
           y |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |   .0896497   .0152263     5.89   0.000     .0598067    .1194927
          x2 |   .0354578   .0175685     2.02   0.044     .0010242    .0698914
       _cons |   .0006687    .003692     0.18   0.856    -.0065676    .0079049
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .00256186
     sigma_e |  .01596607
         rho |  .02510011   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

ملحق رقم II نتائج المفاضلة بين النموذج العشوائي والنموذج التجميعي

```
xttest0
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        y[ind,t] = Xb + u[ind] + e[ind,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                 ---------+-----------------------------
                       y |    .000344       .0185469
                       e |   .0002549       .0159661
                       u |   6.56e-06       .0025619
        Test:   Var(u) = 0
                             chibar2(01) =     0.02
                             Prob > chibar2 =   0.4512
```

ملحق رقم III نتائج المفاضلة بين النموذج العشوائي والنموذج الثابت

```
hausman fe re

                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |       fe           re         Difference          S.E.
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |    .0560939     .0896497       -.0335558        .0263963
          x2 |    .0308384     .0354578       -.0046195        .0171437
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =        2.01

    Prob>chi2 =      0.3655
```